

وان لم يملكها لانه انما يملكها بالاجارة والتغير لا بمجرد التغير ولو كبر بها وضرب عليها
 المسئلة او شق لها فبها او بذرها فبها حيا والحيوان اقرب من العمار بل
 يتركه مريض لهم ومطرحا لمسايدهم تعلق حقهم به فلم يكن مواتا وكذا لو كان تحتها
 واعلم انه ليس بالامام ان يقطع ما لا غناء للسلين عنده من المعادن الظاهرة وهي ما
 كان جوهرها الذي اودع الله تعالى في الارض بارتداد كعاد المني والخلل والقارو
 القطع ونحوها والابار التي لم يملك بالاشتراط والسعي وفي المنبسط بالسعي التقط الماء
 المجرى في الطرف فملك المجرى والمنبسط وتماه في شريح المصايف في حديث المسلمين في
 في ثلاث في الماء والكلاء والثالث يستقي منها الماء فيبقى يعني التملك بالاشتراط
 والسعي فلو قطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لا قطع حكم بل المظني وغيره
 فلو منهم المظني كان بمنته متعديا وكان له اخذه ما كان لا يتعد بالمنع بالابانة
 وكنت عن المنع وصرف عن مداومة العمل ثلاث شيبة اقطاعه بالصحة او يبيع
 في حكم الاملاك المستنفقة ذكره العلامة فاسم في رسالة احكام اجارته اقطاعه
 وحريمه بها التامع وعلى لى يزوج الماء منها بالبيع كبر العطن وعلى لى يزوج الماء بها
 باليد والعطن مناج الابل حول البئر اذ يعون ذواها من كل جانب ولا ان لا يضيغ
 فسقون وفي الشريعة لية عن شريح الجمع ليعق البئر فوق اربعين يرا عليها انتهى
 لكن نسبة التمسالة المجرى ثمرة في يدي بقول الامام وعزاه للتمتة ثم قال وقيل
 التقدير بغيره وعين بما ذكر في اراضيهم لصلابتها وفي اراضيها رداوة فيزاد لئلا
 يستقل الماء الا لثلا وعزاه للهداية وعزاه ليرجى لكافة فيلغظ اذا حفر حافة
 موات باذن الامام فلو في غير موات او فيه بل اذن اما لم يكن الحكم كذلك
 ذكره المعص وعبارة القسطنطين وفيه من الامام لو حفر في ملك الغير لا يرضى ليرحم
 ولو حفر في ملكه فله من الحريم ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك
 او ما قوا وانفقوا لم يجز احياءها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن
 حريما لعامس جاز احياءها وعزاه للشريعة وحريم المعين خمسة اذ من كل
 جانب كما في الحديث والذراع هو الكسب وحجرت قبضان وكان ذراع الملك
 اى ملك الاما من سبع قبضات فكسونه قبضة ومعنى غير من المجرى وغيره
 لانه ملكه فلو حفر فلا يرضى رده او يفضيه وتماه في الدور ولو حفر لثاها بئر
 في منتهى حريم البئر لا يرضى باذن الامام فذهب ماء البئر الاولى ونحوها الى الثا

فلكنى

فلكنى عليه لانه غير متعدي والماء تحت الارض لا يملكه فلا غرامة لمن حفرها
 بحيث لا يوتى غير فلكنى فلكنى شالها ثاوة الاولى بسببه فانه فلكنى عليه وروى عليه
 وفيه لو حفر جدار غير فلكنى حيا ان يولفن بغيرته لا يبنوا الجدار وهو للبعث
 للفاخر الثاوة الحريم من الجانب الثالثة دون جانبها ولا للسبيل الا ان فيه
 وللقناة وهي مجرى الماء تحت الارض حريم بقدر ما يطعمه الماء الطين ونحوه
 وعن محمد كالبير ولو لم يملأ الماء فلكالعين وفي الاختيار فقهنا لادى الامام اى لو
 باذنه والا فلكنى له ذكره البهيدى وحريمه ينجى بغيره من الارض الموات خمسة
 اذ خرج من كل جانب فليس ينجى ان يرضى فيه وبقى ما استنفذ عود دجلة والفرات
 اليه بالموات اذ لم يكن ذلك حريما لعامس وان كان حريما اوجز عوده لم يجز
 احياءه لانه ليس بملك ولا يهر في ملك الغير حريم له الا بمرحان وفي لانه راحة
 النهر لشبهه والقاء طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من كل جانب وهو رقيق
 ملحق وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر وعلى الفوق يمسك من كل كفة
 وفيه من لا يختار والمجنى على الاختلاف وفيه معزى للكفاية ولو كان
 النهر صغيرا يحتاج الى اكثر من كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزى للكفاية
 ان الخلاف في نهر مملوك له سنة فادفعه بلزقها ارض لغير صاحب النهر فاستأجر
 فدها رصا صاحب الارض عنده وفيه معزى بالتمتة الصحيح ان له حريما بالاتفاق
 بقدر ما يحتاج اليه لا لثا الطين ونحوه انتهى **فصل في الشرب** لغيره نصيب الماء وكذا ثوبه
 الا لشفايع بالماء سقيا لاداة والدواب والاشنة شرب بغير ادم واليه اتم با
 وكل حقه في كل ماء ما لم يجرى با ناء واجب وكل سقى ارض من بحر او غيره
 كدجلة والفرات ونحوها لان الملك بالاحراز والاحراز ان يهرل من غير
 غير وكل شق نهر سقى ارض منها او لعب الرعي ان لم يضر بالعامه لانت
 الا لشفايع بالماء انما يجوز ان لم يضر باحد كاشفاة شمس وقمر وهو لا يفي
 دوابه ان خيف تخريب النهر بغيرتها ولا سقى ارضه وتجرى وذويعه ونصب
 دوابه ونحوها من نهر غير وقناة وبه الا باذنه لان الحق لا يثقف على
 اذنه ولم يفتى بجرا وخضر ذرع في داره عملا اليه بجلده واوانيه في الاصح وقيل
 لا اباذنه والمجوز في كون وجب بمهمله مضوية الخابية لا ينشفع به الا باذن